مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/4/14

العراق والحرب: سيناريوهات الأزمة وآليات التكيف العراقي مع تداعيات الحرب الأمريكية الصهيونية على إيران

حيدر عبد المرشد

● تقدير موقف

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

العراق والحرب: سيناريوهات الأزمة وآليات التكيف العراقي مع تداعيات الحرب الأمريكية الصهيونية على إيران

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية / الدراسات الأمنية والعسكرية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / الأمن والدفاع، شؤون إقليمية ودولية

حيدر عبد المرشد / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

---

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

كشفت الحرب الأمريكية الصهيونية على إيران هشاشة الردع الدفاعي العراقي، فمستويات التسليح مهيأة للحروب التقليدية، دون توفر غطاء جوي، أو صواريخ بعيدة المدى، أو مقاومة جوية، ناهيك عن انكشاف معسكراته في ظل تهديدات خطيرة على الأرض تتمثل بتنظيم داعش الإرهابي.

بحسب المعطيات المتاحة حتى منتصف شهر أبريل/نيسان 2026، لم تعد آثار هذه الحرب على العراق مجرد فرضية نظرية وحسب، إذ أنتجت آثاراً مباشرة على العراق بشكل كبير، إذ شُنّت غارات داخل أراضيه طالت ألوية الحشد والجيش (بحسب إحصائية أجراها الباحث بتتبع الإعلانات الرسمية، بلغت الغارات التي طالت مقرات الحشد الشعبي والجيش والشرطة العراقيين 134 هجوماً حتى ليلة 6/4/2026)، وإغلاق المجال الجوي العراقي ـ بما يتبعه من مشاكل اقتصادية لا تقف عند تقليص الموارد العراقية، بل تصل حتى لاستلامه أموال النفط بالدفعات الدولارية المنقولة جواً من الولايات المتحدة ـ وضغطاً شديداً على قطاع النفط بسبب تعطل المرور عبر مضيق هرمز، حتى هبط إنتاج العراق النفطي من نحو 4.3 ملايين برميل يومياً قبل الأزمة إلى مستويات أدنى بكثير مع امتلاء الخزانات وتقييد الصادرات، وهو ما امتد أيضاً إلى استخراج الغاز المصاحب للاستهلاك المحلي، بما سبب أزمة في غاز الطبخ في معظم المحافظات العراقية، كما أن العراق ما يزال بلداً عالي الحساسية تجاه الاضطراب اللوجستي والغذائي واختلال سلاسل التوريد، إذ تشير تقديرات منظمة الفاو لعام

2026/2025 إلى حاجة استيراد كميات قمح للاستهلاك المحلي تقارب 2.4 مليون طن، أي إن الاكتفاء الكامل ليس مضموناً إذا طال الاضطراب.[1]

مع ذلك كله، وعلى خطورته البالغة، فإن الإعلان فجر الأحد 12 نيسان عن فشل جولة المفاوضات بين الولايات المتحدة وباكستان أدخل متغيراً أشد خطراً، وأعاد تعريف المشهد بالكامل، فالمفاوضات تبث حالة من الطمأنينة، تتيح أملاً بأن تتوقف الحرب، وتتضاءل التحديات الداخلية والخارجية على العراق، وتبطئ التصعيد، متيحةً سياسة أقل تعرضاً للضغوط، بينما فشلها يعيد الجميع إلى مشهد الحرب، وبسؤال أكثر كلفة وخطراً، لا يقف عند محاولة إدراك إذا ما كانت الحرب ستتوسع، بل يمتد إلى آليات توسعها، ومكانها، والكلف المترتبة عليها.

وبغض النظر عن الكيفية التي ستنقضي بها هذه الحرب، طالت أم قصرت، فإن أزمة العراق لن تنتهي مع نهايتها، فلا حروب المنطقة ستنتهي، ولا القوى الإقليمية ولا الدولية سيتوقف صراعها على النفوذ والطاقة في هذا الإقليم المضطرب، مما يعني أن توقع الأسوأ والعمل لتقليل أضراره سيكون الخيار الاستراتيجي الأول بالنسبة للعراق، حتى وإن تحققت الخيارات الأفضل والأقل ضرراً.

1- ينظر موقع منظمة الفاو، على الرابط:

https://www.fao.org/giews/countrybrief/country.jsp?code=IRQ&utm_source=chatgpt.com

هـذه الورقـة تناقـش مـآلات هـذه الحـرب بافتـراض ثـلاث مشـاهد أو سـيناريوهات تكتنـف الأزمـة وتسـيرها، والفرضيـة الأسـاس التـي انطلقـت الورقـة منهـا لبنـاء هـذه السـيناريوهات تذهـب إلـى أن العـراق يدخـل هـذه الحـرب تحـت ضغـط ضعـف بنيـوي، لا مـن موقـع الفاعليـة الاسـتراتيجية، فالعـراق بهـذه الكيفيـة يفتقـر إلـى مظلـة دفـاع جـوي وصاروخـي متماسـكة بالمعنـى العمليـاتـي الـذي يسـمح لـه بحمايـة أجوائـه وبنـاه التحتيـة الحيويـة علـى نحـو مسـتقل، كمـا أن تحالفاتـه العسـكرية ليسـت مصممـة لخـوض حـرب إقليميـة دفاعـاً عنـه بقـدر مـا هـي ترتيبـات أمنيـة محـدودة ومتناقضـة سياسـياً، بيـن إيـران وتركيـا والولايـات المتحـدة، فضـلاً عـن ذلـك فـإن الدولـة العراقيـة ليسـت مهيـأة بالكامـل لصدمـة مركبـة تتكـون مـن ضربـات عسـكرية، ونـزوح داخلـي أو عابـر للحـدود، وتوقـف أو اختنـاق تصديـر النفـط، واضطـراب سلاسـل التوريـد للغـذاء والـدواء والوقـود.

هـذه الفرضيـة قـادت إلـى أن نتوقـع ثلاثـة سـيناريوهات يمكـن أن تواجـه العـراق وهـو يقـف وسـط هـذه الحـرب: الأول يمكـن أن يكـون احتـواءً هشـاً للنتائـج، والثانـي هـو الاسـتنزاف المركـب عبـر تراكـم الضربـات التـي تطـال العـراق بمختلـف المسـتويات، بشـكل مباشـر أو كآثـار عرضيـة للحـرب، والثالـث هـو احتمـال الانفجـار العراقـي.

السيناريو الأول: الاحتواء الهش

في هذا السيناريو ينجح العراق في تفادي التحول إلى ساحة حرب شاملة، لكنه يفشل في منع تحوله إلى ممرٍ جغرافي للمتحاربين وآثار الحرب، وضحية جانبية للأزمة. يمكن أن تستمر الضربات داخل العراق بشكل انتقائي ومحدود، وتستمر الضغوط الأمريكية/الصهيونية على الفصائل، مع محاولات حكومية لإبقاء الاشتباك تحت سقف يمكن التحكم به. الفكرة الأساسية في هذا السيناريو هي أن جميع الأطراف تدرك أن فتح الجبهة العراقية بالكامل سيولد كلفاً إضافية غير ضرورية؛ واشنطن لا تريد استنزافاً برياً جديداً في العراق، وطهران لا تريد خسارة أحد أهم مجالات نفوذها السياسي، والحكومة العراقية تريد النجاة من الحرب وتبعاتها وليس الانخراط في آتونها، مع ذلك يبقى البلد متأثراً بشدة في مستويات الاقتصاد والطاقة والنقل الجوي والتجارة.

غير أن فشل المفاوضات يضعف الكثير من معطيات هذا السيناريو، فالضربات لم تعد مرتبطة بكونها رسائل للتفاوض، وأصبحت جزءاً من مسار تصعيدي مستقل ومستمر – ومتزايد ربما – مما يعني أن قدرة الأطراف على ضبط حدود الاشتباك ستتراجع تدريجياً، حتى وإن لم تسعَ إلى الانفجار الشامل بالمحل الأول.

في هذا المسار تكون الخسارة العراقية الأكبر اقتصادية ومالية، فحتى من دون انهيار أمني شامل، يكفي استمرار اختناق مضيق

هرمز – الذي أصبح خياراً أمريكياً أيضاً – لكي تتضرر الصادرات الجنوبية للنفط. وقد أظهرت الوقائع أن العراق اضطر أصلاً إلى خفض الإنتاج بسبب تعذر التصدير وامتلاء المخازن. هذا يعني أن الدولة قد تواجه أزمة سيولة، وتأخراً في الإنفاق العام، وارتباكاً في الاستيراد، وضغطاً على سعر الصرف والأسواق المحلية. هنا لا يكون الخطر في انفجار شامل، بل في تآكل الدولة بهدوء، دولة قادرة على دفع الرواتب، لكنها لا تمتلك القدرة على المناورة، وتنجح في منع الانهيار الأمني، لكنها تعجز عن منع الانكماش الاجتماعي.

المؤشرات التي بُني عليها هذا السيناريو:

1. بقاء الضربات المحدودة نسبياً رغم مسار التهدئة، وإن لم تكن بشكل مباشر في إيران، لكن ساحات المحور واحدة، مثل لبنان.
2. عدم انزلاق قوى محور المقاومة إلى رد مباشر بنطاقات متعددة وواسعة.
3. استمرار الإغلاق أو الاضطراب الجوي على نحو متقطع دون توقف أو انهيار كامل.
4. عودة جزئية أو مؤقتة لتدفقات النفط عبر ترتيبات تهدئة إقليمية.

وفي هذا السيناريو يبقى العراق ضعيفاً لكنه غير منهار، متضرراً لكنه غير ممزق.

السيناريو الثاني: الاستنزاف المركب

هذا هو السيناريو الأخطر منذ مرحلة ما قبل المفاوضات وفشلها، ويمكن أن يتحول إلى المسار الأقرب للتحقق، لأنه لا يفترض انهياراً درامياً سريعاً، بل يدور ضمن متلازمة معقدة قوامها تراكم أزمات متزامنة تتمثل بـ: ضربات متفرقة، وردود غير مركزية من الفصائل، وتعطيل طويل للمجال الجوي، وتراجع عوائد النفط، واختناقات في الاستيراد، وارتفاع أسعار السلع الأساسية. هنا لا يتحول العراق إلى جبهة حرب كلاسيكية فقط، بل يصل إلى أن يكون دولة مشلولة وظيفياً، مؤسساتها تبقى قائمة شكلياً لكن قدرتها التنفيذية تتراجع بشدة، وقد لا يصبح سقوط النظام السياسي فوراً التهديد الحقيقي، بل تآكل قدرته على الحكم وإدارة حياة الناس بمستويات تفوق العجز الحاصل فعلاً، والقابل للسيطرة والإدارة.

يظهر نقص الجاهزية العراقية في هذا السيناريو بأوضح صورة، فالعراق لا يملك هامشاً كبيراً لامتصاص صدمة توقف النفط، لأن المالية العامة العراقية مرتبطة به ارتباطاً شديداً، كما أنه ليس مهيأ بما يكفي للتعامل مع موجات نزوح جديدة أو اضطراب إقليمي واسع، على الرغم من وجود أطر استجابة إنسانية قد تقودها منظمات دولية أو مؤسسات محلية مثل العتبات

والمؤسسات الدينية عموماً، ولكن هذه الأطر مفيدة في الإدارة الجزئية للأزمات، وليست بديلاً عن قدرة دولة كاملة على إدارة صدمة وطنية وإقليمية واسعة. وإذا اقترن ذلك بخلل في سلاسل توريد الغذاء والدواء والوقود عبر منافذ بديلة غير الموانئ على الخليج، فإن الضغط الاجتماعي قد ينتقل من الهامش إلى المدن الكبرى بسرعة.

هذه النتيجة تقود إلى تولد أثر سياسي بالغ الخطورة، فحين تعجز الحكومة عن تأمين الحماية أو الإمداد أو الاستقرار السعري، تبدأ السلطات الموازية بالصعود، مثل الفصائل والشبكات المحلية والوسطاء التجاريين والسلطات العشائرية والمناطقية، بشكل يفوق قوتها الحاضرة فعلاً في العراق. عندئذ لا تكون المشكلة مجرد حرب خارجية، بل مزيداً من إعادة توزيع القوة داخلياً على حساب الدولة.

وهذا السيناريو ينسجم مع فكرة أن ضعف القدرات الدفاعية لا يؤدي فقط إلى اختراق الحدود، بل إلى اختراق وظيفة الدولة نفسها. النتيجة النهائية قد لا تكون حرباً أهلية، لكنها قد تكون دولة أضعف، ومجتمعاً أكثر قلقاً، واقتصاداً أكثر هشاشة، ونظاماً سياسياً أكثر ارتهاناً للشبكات المحلية.

مؤشرات تحقق السيناريو

1. استمرار تعطل الصادرات لأسابيع.
2. تصاعد استهداف البنى النفطية أو اللوجستية.
3. تزايد الحوادث في الحقول والمنشآت.
4. استمرار اضطراب الطيران.
5. بداية نقص محسوس في بعض السلع أو ارتفاع أسعارها.
6. ارتفاع خطاب «الإدارة المحلية للأزمة» بدل الإدارة المركزية.

السيناريو الثالث: الانفجار العراقي

هذا هو السيناريو الأسوأ، وتتصاعد مؤشرات تحققه بعد فشل المفاوضات، ويصبح وارداً عند فرض انتقال العراق من ساحة متأثرة بالحرب إلى مسرح حرب مباشر. يتحقق ذلك إذا قررت واشنطن وتل أبيب توسيع بنك الأهداف داخل العراق بصورة منهجية، أو إذا اندفعت فصائل عراقية إلى فتح الجبهة العراقية على نطاق واسع، أو إذا تحولت الأراضي العراقية إلى منصة ثابتة للصراع الصاروخي واللوجستي. والغارات الأخيرة على مواقع الحشد الشعبي والجيش والشرطة في الأنبار والموصل وكركوك وبغداد تعطي لمحة عن قابلية تحقق هذا المسار، حتى لو لم يصبح بعد هو النمط الغالب.

في هذا السيناريو، يصبح ضعف الدفاعات الجوية العراقية عاملاً كارثياً لا مجرد نقطة ضعف تقنية، فالدولة لا تستطيع حماية سمائها، وغير قادرة على ردع الاختراقات، ولا تمتلك قابلية تأمين منشآتها النفطية والقيادية، ولا فرض قرارها على كل الفاعلين المسلحين داخل حدودها. ومع اتساع الضربات سيزداد احتمال تعطيل الحقول الجنوبية، أو استهداف طرق الإمداد، أو تفكك انتظام الصادرات بشكل كامل. هنا لا تعود أزمة النفط مشكلة مالية فقط بالنسبة للعراق، بل تتحول إلى أزمة بقاء للدولة ونظامها السياسي، لأن الاقتصاد الريعي العراقي لا يملك القدرة ولا الوقت الكافي للمناورة إذا انقطع المورد المركزي.

النتيجة على المستوى الاجتماعي في هذا السيناريو ستكون الأشد قسوة، متمثلة بنزوح داخلي من مناطق الاستهداف، وضغط على المدن الآمنة نسبياً، وارتباك في الإمدادات الأساسية، وتضخم اقتصادي، وربما عودة أنماط من اقتصاد الحرب. ومع كل جولة تصعيد ستتراجع سلطة بغداد الفعلية لصالح فاعلين يملكون السلاح والتمويل والقدرة على الحركة. باختصار: هذا السيناريو لا ينتج فقط خسائر مادية، بل قد يدفع العراق إلى إعادة إنتاج هشاشته التاريخية بصورة أكثر عنفاً.

مؤشرات تحقق السيناريو

1. اتساع الضربات لتشمل مواقع حكومية أو منشآت سيادية حساسة.
2. تصاعد ردود الفصائل على القواعد أو المصالح الأمريكية.
3. تعطل شبه كامل للصادرات عبر الجنوب.
4. اتساع الإخلاءات من البعثات الأجنبية والمنظمات الدولية العاملة في العراق.
5. تزايد الحديث الدولي عن ممرات إنسانية أو ترتيبات أمنية استثنائية داخل العراق.

السيناريو المرجّح

بعد فشل المفاوضات، أصبح المسار الأقرب هو الاستنزاف المركب مع قابلية تصاعد نحو الانفجار. الخطر الأكبر لم يعد أن يُقصف العراق وحسب، بل أن يستمر استنزافه على مدى طويل دون حل، ما يديم عملية تآكل الدولة بشكل تدريجي وأكثر حدة. وبكل الأحوال، فإن العراق بحكم ضعفه البنيوي قد يدفع ثمن الحرب حتى من دون قرار رسمي بإشراكه فيها. الخطر الأكبر على العراق ليس فقط أن يُقصف، بل أن يُترك ضعيفاً وسط حرب طويلة.

الخلاصة

المشكلة العراقية ليست نقص سلاح فقط، بل فجوة في سلطان الدولة، فهي لا تمتلك ردعاً جوياً كافياً، ولا تحالفاً صلباً يحميها، ولا اقتصاداً متنوعاً يخفف صدمة عدم تصدير وبيع النفط واستلام عائداته، ولا بنية طوارئ متماسكة للنزوح والإمداد. لذلك فإن أي حرب إقليمية كبرى لا تهدد حدود العراق الجغرافية فقط، بل تختبر معنى الدولة العراقية نفسه: هل هي مركز قرار وسيادة؟ أم مجرد ساحة تفاوض بين قوى أكبر منها؟ والمعطيات الحالية تميل إلى الاحتمال الثاني.

التوصيات

أولاً: التزام الحياد

العراق لا يملك اليوم ما يكفي من القوة لفرض حيادٍ بالقوة، لكنه يستطيع أن يحاول فرضه سياسياً وإجرائياً عبر ثلاث خطوات متزامنة:

1. إعلان موقف رسمي متكرر بأن الأراضي العراقية ليست ساحة رد أو منصة عبور.
2. تفعيل دبلوماسية عاجلة مع واشنطن وطهران والعواصم الخليجية وتركيا.
3. ربط هذا الموقف بإجراءات داخلية ملموسة على الأرض لا بمجرد بيانات. وهذا مهم لأن الضربات داخل العراق وقعت

بالفعل، ولأن أي فراغ في الموقف التنفيذي سيجعل البلد يُعامل كساحة رخوة لا كدولة ذات سيادة.

ويتم ذلك عبر تشكيل لجنة سيادية برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والنفط والنقل والتجارة والصحة والحشد والعمليات المشتركة، تعمل يومياً لا أسبوعياً، وتكون مهمتها الأولى تقليل احتمالات تحويل العراق إلى جبهة مفتوحة.

ثانياً: الانتقال إلى اقتصاد الطوارئ النفطي وخيار صمود طويل

أخطر ما يواجه العراق الآن ليس فقط القصف، بل الاختناق المالي. إنتاج العراق هبط إلى نحو 800 ألف برميل يومياً بعد أن كان قرابة 4.3 ملايين برميل يومياً قبل الحرب، بسبب تعطل الصادرات عبر مضيق هرمز وامتلاء الخزانات. هذا يعني أن الخطر لم يعد نظرياً، بل دخل صلب المالية العامة العراقية.

الإجراءات:

1. تجميد كل إنفاق غير ضروري لمدة 90 يوماً.
2. حماية ثلاث أولويات فقط: الرواتب، الغذاء والدواء، الكهرباء والوقود.
3. إنشاء موازنة حرب مصغرة منفصلة عن الموازنة الاعتيادية.
4. فتح ترتيبات ائتمانية عاجلة لتمويل الاستيراد الأساسي، حتى لو تراجعت الإيرادات النفطية لأسابيع.

5. التفاوض سياسياً ولوجستياً على أي منفذ تصديري بديل أو تخفيف اختناق، لأن بقاء الاعتماد الكامل على مضيق هرمز ثبت أنه نقطة ضعف استراتيجية قاتلة.

تعطل مضيق هرمز هو الآن سبب مباشر في انهيار الإنتاج العراقي، بينما أسعار النفط العالمية قفزت فوق 100 دولار للبرميل في ذروة الأزمة، أي أن الأسعار العالية لا تنقذ العراق إذا لم يستطع التصدير أصلاً.

ثالثاً: الأمن الغذائي كأولوية في الأمن الوطني

تقدّر الفاو احتياجات العراق من استيراد القمح في موسم 2025/2026 بنحو 2.4 مليون طن. هذا يعني أن البلد ليس في وضع يسمح له بالاطمئنان إلى السوق العالمية إذا طال الاضطراب أو امتد إلى النقل البحري وسلاسل الإمداد.

الإجراءات:

- بناء مخزون وطني فوري من القمح والأرز والزيوت والسكر وحليب الأطفال، إضافة إلى الأدوية الأساسية وأدوية الأمراض المزمنة والمواد المتعلقة بها.
- التعاقد المسبق مع مورّدين متعددي المناشئ، وعدم الاكتفاء بمصدر واحد أو مسار واحد.
- حماية النقل البري من الموانئ والحدود إلى مراكز الخزن داخل البلاد.

- منع الاحتكار والمضاربة عبر آلية رقابة سعرية مؤقتة وقوية.

الدولة يجب أن تتصرف كأنها أمام احتمال تعطل توريد لأسابيع، لا كأن السوق ستعالج الأمر تلقائياً.

رابعاً: خطة النزوح

حتى لو لم يبدأ نزوح واسع الآن، فإن غياب الجاهزية أخطر من النزوح نفسه. العراق لديه خطط واستجابات إنسانية قائمة تقودها منظمات مثل IOM، لكنها ليست بديلاً عن خطة سيادية عراقية شاملة إذا توسعت الحرب أو انتقلت الضربات إلى مناطق مأهولة أو عقد لوجستية رئيسية.

الإجراءات:

- تحديد محافظات الاستقبال المحتملة مسبقاً.
- تجهيز المدارس والمباني العامة والمخازن كإيواء احتياطي.
- بناء قاعدة بيانات للنقل والإمداد الطبي والغذائي.
- وضع بروتوكول موحد بين وزارات الصحة والهجرة والداخلية والمحافظات.
- تدريب الحكومات المحلية على إدارة موجات نزوح قصيرة ومفاجئة.

المشكلة في العراق عادة ليست انعدام التعاطف، بل الفوضى الإدارية ساعة الصدمة.

خامساً: التهيؤ للتشظي الأمني

في لحظات الضعف يتقدم منطق «الإدارة غير الرسمية للأزمة»، مثل الفصائل والشبكات المحلية وتجار الأزمات، لذلك يجب أن يكون الهدف الداخلي الأول هو منع تعدد القرار الأمني. الضربات الأخيرة التي طالت مقاتلين من الحشد داخل العراق تؤكد أن أي انكشاف إضافي قد يفتح باب ردود متفرقة تجر البلد كله إلى ساحة حرب أوسع.

الإجراءات:

- حصر أي قرار ميداني كبير بغرفة عمليات مركزية تحت سلطة رئيس مجلس الوزراء.
- منع المبادرات المسلحة المنفردة التي تخلط بين الدعم السياسي لإيران وبين تحويل العراق إلى منصة قتال.
- تكثيف حماية المنشآت النفطية والكهربائية والاتصالات والمطارات والمخازن.
- الاستعداد لهجمات سيبرانية وتعطيل الاتصالات، لا للضربات التقليدية فقط.

الدولة يجب أن تستعيد احتكار إدارة الأزمة، حتى لو لم تستطع احتكار السلاح بالكامل.

سادساً: دبلوماسية للنجاة

بعد فشل المفاوضات في باكستان، لم يعد العراق مجرد متفرج في هذا المسار، بل دولة متضررة مباشرة من استمرار الحرب، مما يعني العمل على بناء دبلوماسية نجاة تقلل الأضرار على العراق بالقدر الأكبر.

الإجراءات:

- طلب اجتماع إقليمي عاجل يضم العراق ودول الخليج وتركيا ومصر والأردن وباكستان.
- طرح ملفين أساسيين: تحييد العراق، وتأمين تدفقات الطاقة والتجارة.
- استخدام علاقات بغداد المتوازنة نسبياً مع طهران وواشنطن والعواصم العربية لاكتساب هامش حماية، لا للاستعراض السياسي.

العراق ليس في موقع يتيح له لعب دور محور، لكنه يستطيع أن يلعب دور الدولة التي تذكر الجميع بأن انهياره سيضر الجميع.

سابعاً: مصارحة الرأي العام

الدولة حين تخفي هشاشتها تضاعف الذعر لاحقاً، لذلك يجب تبني خطاب رسمي صريح لكن غير مذعور، ما الذي تملكه الدولة؟ ما الذي لا تملكه؟ ما الذي خُزن؟ ما خطتها للغذاء والوقود؟ وما الإجراءات إذا تعطلت الصادرات؟ هذا مهم لأن الحرب الطويلة تُنتج سوق إشاعات أخطر أحياناً من بعض الضربات. ويجب التشديد على فوضى التصريحات الحكومية والبرلمانية، ومنع القنوات والإعلام من تداول الأخبار العشوائية. ويكون ذلك عبر بيان حكومي يومي يمثل إحاطة بالأحداث، وظهور مستمر للناطق باسم الحكومة، والعودة إلى تشكيل خلية إعلام مركزي تضم الناطقين باسم الوزارات والهيئات والبرلمان، حتى لا تصرح كل وزارة أو نائب دون تنسيق ودون معلومات مركزية موحدة تمنع الإرباك وتنقل الحقيقة.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org